﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهَۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ١٤٠﴾

[الأنعام: 140]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

إكـمـالُ بـيـانِ تفاصيلِ أنـواعِ سَـفـاهـاتِ المُـشـركـينَ في الجاهليّةِ

لمّا ذكرَ تعالى تفاصيلَ سفهِهم، وأشارَ إلى معانيها، جمعَها، وصرَّحَ بما أثمرَتْهُ منَ الخَيبةِ في سبعِ خِلالٍ؛ كلُّ واحدةٍ منها سببٌ تامٌّ في حصولِ النَّدَمِ، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ﴾ الآية[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿خَسِرَ﴾: الأصلُ في الخسرانِ: النَّقصُ، ويُستعمَلُ الخسرانُ في المُقتنياتِ الخارجةِ؛ كالمالِ والجاهِ في الدُّنيا وهو الأكثر، وفي المُقتنياتِ النَّفسيَّةِ؛ كالصِّحَّةِ والسَّلامةِ، والعقلِ والإيمانِ، والثَّوابِ[2]، وقد وردَ في القرآنِ على خمسةِ معانٍ هي: النَّقصُ، والغبنُ، والعجزُ، والضَّلالُ، والعقوبةُ[3]، وفي لغاتِ بعضِ القبائلِ العربيَّةِ يأتي بمعنى التَّضييعِ، وذكرَ ابنُ دريد أنَّ الأصلَ في الخسرِ والخسارِ والخسرانِ وَاحِدٌ: وهو الضَّلالُ[4]، وأمارةُ أنَّه المعنى المرادُ في الآيةِ قولُهُ في ختامِها: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾.

2) ﴿سَفَهَۢا﴾: السَّفَهُ: ضدُّ الحِلمِ، وَأَصلُه: الخِفَّةُ، والسَّخافةُ، والنَّزَقُ، والحركةُ، وسَفِهَ الرّجلُ؛ أَي: جَهِلَ، وهو خفَّةٌ في البدنِ، ومنه قيل: زمامٌ سَفِيهٌ: كثيرُ الاضطرابِ، وثوبٌ سَفِيهٌ: رديءُ النَّسجِ،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/286.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (خسر).
(3) ابن الجوزيّ، نزهة الأعين النّواظر، ص: 278.
(4) ابن دريد، جمهرة اللّغة: (خسر).

واستُعملَ في خفَّةِ النَّفسِ لنقصانِ العقلِ، في الأمورِ الدُّنيويَّةِ، والأخرويَّةِ[1]، وبها فُسِّرت اللَّفظةُ في الآيةِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الخُسرانُ الحقيقيُّ للمُعتدِينَ على حقِّ اللهِ في التَّشريعِ، والمُفترين عليه

قد خسرَ، وهلكَ الَّذين قتلوا أولادَهَم لضعفِ عقولِهِم وجهلِهِم، وحرَّموا ما رزقَهُم اللهُ كذبًا على اللهِ، قد بَعُدوا عنِ الحقِّ، وما كانُوا من أهلِ الهُدى والرّشادِ؛ فالتَّحليلُ والتَّحريمُ من خصائصِ الألوهيَّةِ في التَّشريعِ، والحلالُ ما أحلَّه اللهُ، والحرامُ ما حرَّمَه اللهُ، وليس لأحدٍ من خَلْقِهِ فردًا كان أو جماعةً أن يشرِّعَ لعبادِهِ ما لم يأذنْ به اللهُ[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بَلاغةُ الفَذْلَكةِ في الآيةِ الكريمةِ:

تَقييدُ إطلاقِ الحلالِ بضَلالِ قتْلِ الأولادِ

في الآيةِ تذييلٌ جُعِلَ فَذلَكَةً للكلامِ السَّابقِ المُشتَمِلِ على بيانِ ضلالِهِم في قتلِ أولادِهِم، وتَحجيرِ بعضِ الحلالِ ومنعه على بعضِ مَن أُحِلَّ لهُ[3].

عِلَّةُ الافتِتاحِ بـ﴿قَدْ﴾ في الآيةِ الكريمةِ:

خُسرانُهم لا حِقَّ بهم لا محالَةَ، وغفلتهم عنه أعجب

لم يكتفِ بالفعلِ ﴿خَسِرَ﴾ دونَ ﴿قَدْ﴾، كما اكتُفِي بالفعلِ: ﴿تَبَّتْ﴾ في قوله تعالى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: 1] وبيانُ ذلك أنَّ مغزى ﴿قَدْ﴾ هنا، تتعدَّدُ وظائفُه منَ التَّنبيهِ على أنَّ خُسرانَهم أمرٌ ثابتٌ، ومنَ التَّعجيبِ منهم كيف عَمُوا عمَّا هُم فيه من خُسرانِهِم[4]، بلْهَ أنَّها للحُكمِ الفاصلِ في قضيَّةِ الخسرانِ، ولتحقيقِ أنَّ ذلك ممَّا لا يُتَدارَكُ ولا يُستَعاضُ عنه بغيرِهِ، فَخُسرُهم لاحقٌ بهم لا محالةَ؛ فالخُسرُ هنا

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة، والجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (سفه).

(2) نخبة منَ العلماء أساتذة التّفسير، التّفسير الميسَّر، ص: 146.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ113.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ113.

فواتُ ما لا يُستَلحَقُ، ولا سبيلَ إلى إحرازِهِ بَعدَمَا فاتَ، ونظيرُ هذا الَّذي سدَّ مَسَدَّهُ في آيةِ سورةِ المَسَدِ تكرارُ الفعلِ ثانيةً: ﴿وَتَبَّ﴾ في الآية: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: 1].

بَلاغةُ الاستِعارةِ في لفْظِ ﴿خَسِرَ﴾:

الخُسرانُ ضَياعٌ للنَّفسِ، ولمصدرِ الانتفاعِ

الخسرانُ إضاعةُ النَّفسِ، كما يضيِّعُ التَّاجرُ رأسَ مالِهِ، فحقيقةُ الخسرانِ نقصانُ مالِ التَّاجرِ، والتَّاجرُ قاصدُ الرِّبحِ، وهو الزِّيادةُ، فإذا خَسِرَ فقد باءَ بعكسِ ما عَمِلَ لأجلِهِ، ولذلك كَثُرَ في القرآنِ استعارةُ الخُسرانِ لعملِ الَّذين يَعملُونَ طلبًا لمرضاةِ اللهِ وثوابِهِ، فيقعُونَ في غضبِهِ وعِقابِهِ؛ لأنَّهم أتعَبُوا أنفسَهُم، فحصَّلُوا عَكسَ ما تَعِبُوا لأجلِهِ - والخسرانُ مُستعارٌ هنا لإضاعةِ ما شأنُهُ أن يكونَ سببَ نفعٍ - وعَدِمُوا فائدةَ الانتفاعِ بما ينتفعُ به النَّاسُ من أنفسِهِم، وهو العقلُ والتَّفكيرُ، فإنَّه حركةُ النَّفسِ في المعقولاتِ لمعرفةِ حقائقِ الأمورِ، وذلك أنَّهم لمّا أعرضُوا عنِ التَّدبُّرِ في حقائقِ الأمورِ، ونفعِها لهم، ومآلاتِها كان ذلك سببَ أن يضلُّوا، فيأتوا بشنيعِ الفعلِ (قتل أولادهم)؛ وبقتلِهِم أولادَهم طلبُوا نفعَ أنفسِهِم بالتَّخلُّصِ من أضرارٍ في الدُّنيا مُحتملٍ لَحاقُها بهم من جرّاءِ بَناتِهِم، فَوَقَعُوا في أضرارٍ مُحَقَّقةٍ في الدُّنيا وفي الآخرةِ، فإنَّ النَّسلَ نِعمةٌ منَ اللهِ على الوالِدَين يَأنَسُونَ به، ويَجِدُونَهُ لِكفايةِ مُهِمَّاتِهِم، ونِعمَةٌ على القَبيلةِ تَكثُرُ وتَعتَزُّ، وعلى العالَمِ كُلِّه بِكثرةِ مَن يُعمِّرُهُ، وبما يَنتفعُ به النَّاسُ من مواهبِ النَّسلِ وصنائعِهِ، ونِعمةٌ على النَّسلِ نفسِهِ بما ينالُهُ من نعيمِ الحياةِ وملذَّاتِها[1].

شَهْوَتَا البطْنِ والفرْجِ، مُبتدأُ الاعتداءِ، ومُنتهَى الغايةِ فيه

تَوجِيهُ أسلوبِ الإنشاءِ المحتَملِ، في جُملةِ الخُسرانِ:

الحكمُ بالخسرانِ الَّذي يُلْقَى على السَّامعِ؛ ليزلزلَ البنيانَ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/154، 8/أ113.

ويهدِّمَ الأركانَ، ويُرْعِدَ الفرائص، ويقذفَ الرُّعبَ في القلوبِ، يحتملُ معنى الإنشاءِ على الدُّعاءِ عليهم بالخسرانِ الواقعِ المَسبَّبِ تأسيسًا على أصولِ القبائحِ والرَّذائلِ الَّتي ولغُوا فيها، وسقطُوا في مهاويها؛ وأعظمُها الشِّركُ باللهِ، واستيلاءُ القوَّتين الغضبيَّةِ والشَّهوانيَّةِ عليهم، ومن آثارِهما معًا قُرْبُ الزِّنى ومعاقَسَةُ النِّساءِ غيرِ المحارمِ، فتكونُ الثَّمرةُ الخبيثةُ المحرَّمةُ الولدَ المولودَ، يُستَخَفُّ بحقِّه، استغراقًا بالنَّظرِ في أصلِه ومنبتِه، ويُودَى بحياتِه انتهاكًا لحرمتِه، فلذا ذكرَ اللهُ النَّهيَ عن قربِ الزِّنى مُتوسِّطًا بينَ النَّهي عن قتلِ الأولادِ خشيةَ إملاقٍ وبين النَّهي عن قتلِ النَّفسِ الَّتي حرَّمَ اللهُ إلَّا بالحقِّ، فقالَ سبحانَه وبحمدِه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَـٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾ [الإسراء: 31 - 33]، واعتمالُ شهوةِ الفرجِ بالغلمةِ والهياجِ المشوِّشِ المفْسِدِ على الذِّهنِ صفاءَه، ما لم يستفرغْ وعاءَه، هو أثرٌ ظاهرٌ لمتابعةِ شهوةِ البطنِ ومسايرتِها، وشهوةُ البطنِ هذه هي الَّتي أدَّت إلى الاعتداءِ في الأنعامِ بالتَّحليلِ والتَّحريمِ بالتَّحكُّمِ الآثمِ الظَّالمِ العاري عنِ الحكمةِ، المسلوبِ الدَّواعي، الخالي منَ المقتضيَاتِ، فضْلًا عمَّا فيه منَ التَّطاولِ إلى مقامِ الألوهيَّةِ والاستكبارِ الفظِّ الجافي النَّافرِ عن نزلةِ العبوديَّةِ، ومن ثَمَّ اقترنَت شهوتا البطنِ والفرجِ في إيقاظِ القوّةِ الغضبيَّةِ؛ فمنهما مبتدأُ الاعتداءِ ومجاوزةِ الحدِّ وإليهما مُنتهى الغايةِ فيه، وإنَّما ساغَ الحملُ على الدُّعائيَّةِ مجازًا في الجوازِ برغمِ تصدُّرِها بـ(قَدْ) الَّتي تفيدُ في المقامِ التَّحقيقَ؛ لأنَّ الدَّاعيَ عليهم هو المَدعوُّ إليهم ليقضي فيهم قضاءَه، وهو اللهُ تعالى، فلذا كان تردُّدُ معناها مُمْلِحًا مُطْرِفًا بالغًا أوجَ الحُسْنِ.

وممَّا يسترعي النَّظرَ المعجَبَ المشدوهَ إعجابًا: العدولُ عن ذمِّ الفعلين القبيحين؛ ذمِّ سبابٍ وقدْحٍ، إلى ما ينطوي عليه بأبلغَ مِنْ ذكرِه وأشملَ، وهو بيانُ سوءِ عاقبتِهما على أصحابِهما القَتَلةِ الفَعَلةِ، المُهَدِّمةِ ما حَرَّمَ اللهُ؛ إذِ الإنسانُ بنيانُه، وملعونٌ مَن هدمَ بغيرِ حقٍّ مُوجِبٍ بُنْيَانَه.

نُكتةُ مَجيءِ الفاعلِ المتَّصِفِ بالفعلِ اسمًا موصولًا:

تَعميمُ الحُكْمِ وتَعليقُهِ بوصْفِ القتْلِ

جاءَ الفاعلُ اسمًا موصولًا؛ فأظهرَ في مَوضِعِ الإضمارِ تَعميمًا وتَعليقًا للحُكمِ بالوَصفِ، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ﴾[1].

بَلاغةُ التَّعريفِ بالموصُولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

سَببُ خُسرانِ الوائدِين، قتْلُ أولادِهم بجنايةِ عُقولِهم المتحَجِّرة

تعريفُ المسندِ إليه بالموصوليَّةِ للإيماءِ إلى أنَّ الصِّلَةَ عِلَّةٌ في الخبرِ؛ فإنَّ خسرانَهم مُسبَّبٌ عن قتلِ أولادِهم[2].

دَلالةُ كوْنِ جُملةِ الصِّلةِ فعلًا ماضيًا ﴿قَتَلُوٓاْ﴾:

جمْعُ الفعْلِ دليلُ كَثرتِهِ، وصِيغتُهُ الماضيةُ دليلُ وُقوعِهِ

قوله: ﴿قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾، يدلُّ الماضي على وقوعِ الفعلِ، وتحقُّقِه؛ وذلك أنسبُ لوصفِ فاعلِهِ بالسَّفهِ، وغيرِ العلمِ؛ فتحقُّقُ الوصفِ ورسوخُهُ في الموصوفِ مناطُ تحقُّقِ الفعلِ، وإسنادُه إلى واو الجماعةِ بوصفِهِ فاعلًا دليلُ التَّكثيرِ المناسبِ لتثقيلِ فعلِ القتلِ وِفاقَ قراءةِ ابن كثير، وابن عامر.

اختِصاصُ مواضعَ قُرآنيَّةٍ مَقصودةٍ بجملة: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ﴾:

مَن يُقْدِمُ على فعلٍ شنيعٍ، مُتجرِّدٌ منَ الإيمانِ، والرَّحمةِ

اختصاصُ هذا المَوضِعِ بهذا الأسلوبِ ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ﴾، ووقوعُه في التَّنزيلِ العزيزِ بهذا التَّمامِ ثلاثَ مرارٍ، هنّ وسُطَاها، واكتنفَها موضعان تقدَّماها وأعقَباها؛ كلاهما نصُّه: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: 31]، [يونس: 45]، ثمّ يفترقان في نهايتيهما، ودلالةُ ذلك على أنَّ الإقدامَ على هذا الإجرامِ، دليلٌ على تجرُّدِ صاحبِهِ منَ الإيمانِ باللّهِ وبالبعثِ، ودلالةُ ذلك على الجرأةِ على الجريمةِ وبلوغِ غايةِ التَّوحُّشِ، وفقدِ الآدميَّةِ حيالَها.

تَوجيهُ قراءةِ تثْقيلِ القتْلِ ﴿قَتَّلُوٓاْ﴾:

قرأَ الإمامانِ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ﴿قَتَّلُوٓاْ﴾، وحُمِلَ التَّثقيلُ على التَّعديدِ والتَّكثيرِ، ويمكن أن يُقالَ في توجيهِ اختلافِ القراءتين: إنَّ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/286.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ114.

كُلًّا منهما لاحظَتْ معنًى، ورصدَتْ حالًا من أحوالِهم في هذا القتلِ؛ إذ لا يخلو الأمرُ من وجودِ مَن كَثُرَ ذلك منه في أولادِهِ، فقتلَ منهم مَن قتلَ ذكرانًا خوفَ الفقرِ، وإناثًا خوفَ العارِ أو تشاؤمًا، ويمكن أن يُقالَ: جُمِعَ إلى القتلِ بالمباشرةِ القتلُ بالنِّيَّةِ والعزمِ المُصَمَّمِ؛ إذ كانَتِ الصّدورُ حصَّلَتْ ذلك، وانطوَت عليه، وَتَوَطَّنَها مُقيمًا فيها لا يبرحُ، وفي التَّشديدِ إظهارٌ لفظاعةِ القتلِ وشدَّتِهِ بتسليطِ فعلِ القتلِ على الأولادِ[1].

تَسليطُ فعلِ القتلِ على الأولاد، فيه إظهارٌ لِفَظاعَةِ القتلِ وبَشاعَتِه

دَلالةُ مُقابلةِ الجمعِ في الفاعلِ والمفعولِ:

في مقابلةِ جمعِ الفاعلِ في ﴿قَتَلُوٓاْ﴾ بالجمعِ في المفعولِ به ﴿أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾؛ تأكيدٌ لوجهِ تكثيرِ هذا الفعلِ، وبيانٌ لأثرِ الطَّبعِ الجاهليِّ ذي القلبِ المُتحجِّرِ والخلقِ المُتوحِّشِ وانعكاسِ النَّظرِ، وأنَّه ليسَ فيهم من رشيدٍ يُنَهْنِهُ عن هذا، ويمنعُ منه، وفيه بيانُ عظمِ الحاجةِ بالإنسانيّةِ إلى الإسلامِ للتَّهذيبِ والإصلاحِ.

حاجةُ الجاهليَّةِ إلى الإسلامِ، لتهذيبِ الطِّباعِ، وإصْلاحِ الآفاتِ

عِلَّةُ إيثارِ لفْظِ (الأولادِ) دونَ غيرِهِ:

الأولادُ لفظٌ عامٌّ يشملُ الذُّكورَ والإناثَ، والأبناءُ مُخصَّصٌ بالذُّكور، والبناتُ بالإناثِ؛ والتَّعبيرُ باللَّفظِ العامِّ مُوحٍ بتساوي البناتِ بالأولادِ، فضلًا عن معنى الحميميَّةِ المُتحصِّلةِ من معنى الولادةِ من أصلابِهم؛ لتبلغَ الآيةُ الأوجَ في النَّهي عن قساوةِ القلبِ وجفاوةِ الطَّبعِ وغِلَظِ الأكبادِ، وهي تُذكِّرُ المجنيَّ عليهم: ﴿أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾، وبيان ما ينطوي عليه ذكرُ لفظِ (الأولاد) دونَ (البنات) أو (الأبناء) من تعبيرٍ مُوحٍ بمعانٍ تضرمُ الصُّدورَ انفعالًا بالجريمةِ، واستبشاعًا لها، وتكريسًا لمعنى توحُّشِهم وتَغَوُّلِهم تُجَاه أولادِهم عدوانًا عليهم، وظلمًا لهم، وافتئاتًا على حقوقِهم الفطريَّةِ في الحياةِ.

تَذكيرُ الجُناةِ ببُنوّةِ المَقتولينَ، تَشنيعٌ لفعلِهم، وتَبشيعٌ لجُرمِهم

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ115.

دَلالةُ الضَّميرِ (هم)، في قوله: ﴿أَوْلَٰدَهُمْ﴾:

الأولادُ امتدادٌ للنّسلِ، وعونٌ لهم، وامتدادٌ باقٍ ذكرُهُ في عَقِبِهم

إضافةُ الضَّميرِ إليهم مُنبئٌ عن أنَّهم امتدادٌ لهم وإضافةٌ إليهم، إمدادًا وإنجادًا وإرفادًا وإسعادًا وعونًا مُعِينًا، فيالحماقةِ أولئك الجاهليِّين وطيشِهم وضلالِ فهومِهم!

عِلَّةُ إيثارِ لفْظِ السَّفهِ، في قوله: ﴿سَفَهًۢا﴾:

تَبديدُ المَصالحِ العظيمةِ، لأجلِ مَنفعةٍ يَسيرةٍ، هو مُنتهَى السَّفَهِ

اقتضَت حكمةُ اللهِ إيجادَ نظامِ التَّناسلِ؛ حفظًا للنَّوعِ، وتعميرًا للعالَمِ، وإظهارًا لمَا في الإنسانِ من مواهبَ تنفعُهُ، وتنفعُ قومَهُ، على ما في عَمَلِهم من اعتداءٍ على حقِّ البنتِ الّذي جعلهُ اللهُ لها، وهو حقُّ الحياةِ إلى انقضاءِ الأجلِ المُقدَّرِ لها، وهو حقٌّ فطريٌّ لا يملكُهُ الأبُ؛ فهو ظُلمٌ بيِّنٌ لِرَجاءِ صَلاحٍ لغيرِ المَظلومِ، ولا يُضَرُّ بأحدٍ لينتفعَ غيرُهُ؛ فلمَّا قتلَ بعضُ العَرَبِ بناتِهم بالوَأدِ كانُوا قد عطَّلُوا مصالحَ عظيمةً مُحقَّقةً، وارتكبوا به أضرارًا حاصِلَةً، من حيثُ أرادوا التَّخلُّصَ من أضرارٍ طفيفةٍ غيرِ مُحقَّقةِ الوُقُوعِ، ولأجلِ ذلك سمَّى اللهُ فعلَهم سفهًا؛ لأنَّ السَّفَهَ هو خِفَّةُ العقلِ واضطرابُهُ، وفعلُهم ذلك سَفَهٌ مَحضٌ، وأيُّ سفهٍ أعظمُ من إضاعةِ مصالحَ جمَّةٍ وارتكابِ أضرارٍ عظيمةٍ وجِنايةٍ شنيعةٍ، لأجلِ التّخلُّصِ من أضرارٍ طَفيفةٍ قد تَحصُلُ، وقد لا تُحصُلُ[1]؟ ومن هنا خُصَّ السَّفَهُ بالذِّكرِ لمَا فيه من استدعاءٍ للآفةِ المُفسدةِ للقولِ والفعلِ والعقلِ.

التَّوْجِيهُ النَّحويُّ لإعرابِ لفظِ ﴿سَفَهًۢا﴾:

سَفْكُ دمِ الولدِ، خِفَّةُ عقلٍ، وقصُورُ تفكيرٍ

بلغَ القرآنُ الغايةَ، وهو يذكرُ حاملَهُم على القتلِ، وأنَّهُ السَّفَهُ لا العقلُ، وتردَّدَ المُعربونَ بينَ كون ﴿سَفَهًۢا﴾ مفعولًا مُطلقًا مُبيِّنًا - لنوعِ القتلِ؛ أي: أنَّه قتلُ سَفَهٍ لا رأيَ لصاحبِهِ، بخلافِ قتلِ العدوِّ وقتلِ القاتِلِ - أو لأجلِهِ، أو حالًا من فاعل ﴿قَتَلُوٓاْ﴾ على الوصفِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ114.

بالمصدرِ، والمعنى: أنَّهم سفهاءُ بالغونَ أقصى السَّفَهِ. وفي بيانِ النَّوعِ، أو وصفِهِم بالسَّفهِ تشنيعٌ عليهم، وتقبيحٌ لفعلِهِم، وفي الحاليَّة ترسيخٌ لصفةِ السَّفهِ في الضَّالِّين؛ وهو أبلغُ في مقامِ الذَّمِّ، وأنسَبُ لعظيمِ الذَّنبِ[1].

دَلالةُ الباءِ في قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:

السَّفهُ مَظِنَّةُ عدَمِ العلْمِ، وعدَمِ رَجاحةِ العقلِ

الباءُ في قولِهِ: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ للملابسةِ، وهي في مَوضِعِ الحالِ؛ إمَّا من ﴿سَفَهًا﴾ فتكونُ حالًا مُؤكِّدةً؛ إذِ السَّفَهُ لا يكونُ إلَّا بغيرِ علمٍ، وإمَّا من فاعلِ ﴿قَتَلُوٓاْ﴾ فإنَّهم لَمَّا فعلُوا القتلَ كانُوا جاهلِينَ بِسَفاهتِهِم، وبِشَناعةِ فعلِهِم، وبِعاقبةِ ما قَدَّرُوا حُصُولَهُ لهم منَ الضُّرِّ؛ إذ قد يَحصُلُ خِلافَ ما قَدَّرُوهُ، ولو كانوا يَزِنُون المصالحَ والمفاسدَ لَما أقدَمُوا على فعلتِهِمُ الفَظيعةِ[2].

بيانُ النَّفْيِ بـ (غير) دونَ غيرِها:

نَفيُ العلْمِ عنهم بـ (غير)، وإثباتُه لغيرِهِم منَ الفائزينَ بطاعةِ اللهِ

في قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: (غير) كلمةٌ مُوغلَةٌ في الإبهامِ تفيدُ المغايرةَ، وأصلُها أن تفيدَ مغايرةَ مجرورِها لموصوفِها، وهي بهذا أوسعُ استعمالًا في نفي الأسماءِ من (لا) أو (ما) أو غيرِهما؛ إذ لا يُشترطُ في نفيهما المغايرةُ، والنَّفيُ بـ (غير) يفيدُ الإثباتَ لغيرِ المذكورِ، ويفيدُ النَّفيَ عنِ المذكورِ بلفظِ المغايرةِ، فقولك: (ما زيدًا أكرمتُ) يفيدُ نفيَ الإكرامِ عن زيدٍ خصوصًا، وإثباتَ الإكرامِ لغيرِهِ استنتاجًا، وقولك: (غيرَ زيدٍ أكرمتُ) يفيدُ إثباتَ الإكرامِ لغيرِ زيدٍ، وينفي عن زيدٍ بلفظِ المغايرةِ، والمعنى في التّعبيرين: نفيُ الإكرامِ عن زيدٍ، ولكن بطريقتين مختلفتين[3]، فأدَّتْ ﴿بِغَيْرِ﴾ معنى إثباتِ السَّفهِ، وخفَّةِ الرَّأي لهم، وتحقُّقِهِ فيهم؛ بنفي العلمِ عنهم،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ114.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ114.
(3) السّامرائّي، معاني النّحو: 4/212 - 213.

وإثباتِهِ لغيرِهِم من أضدادِهِم المُلتزمينَ بشرعِ اللهِ، الوقَّافِين عندَ حدودِهِ ونواهيهِ.

دَلالة الجمْعِ بينَ الحالَيْن ﴿سَفَهًا﴾ و﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:

الإبـــغـــالُ في التَّـنـفـيرِ وقـطْـعِ المعذِرةِ

والمقصودُ منَ الإخبارِ عن كونِهِ بغيرِ علمٍ - بعدَ الإخبارِ عنه بأنَّه سَفَهٌ - التّنبيهُ على أنَّهم فعلوا ذلك ظنًّا منهم أنَّهم أصابُوا فيما فعلُوا، وأنَّهم علمُوا كيف يرأبون ما في العالَمِ منَ المفاسدِ، وينظِّمون حياتَهم أحسنَ نظامٍ، وهم في ذلك مغرورون بأنفسِهِم، وجاهلون بأنَّهم يجهلون ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: 104][1].

ويُؤخَذُ في الاعتبارِ هنا: العلمُ الَّذي له أن يأذنَ في ذلك أو يأمرَ به، وليس ذلك إلَّا للشَّرعِ، كما قال: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: 4]، ولم يكونوا أهلَ علمٍ: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴿٤٤﴾﴾ [سبأ: 44]، والمَغزَى منه أنَّ الشَّريعةَ ضرورةٌ بشريَّةٌ وضرورةٌ إنسانيَّةٌ؛ إذ لولاها لانحطَّ الإنسانُ إلى درْكٍ أسفلَ منَ الوحوشِ، فلا يُقالُ فيه بالعلمِ المضادِّ للجهلِ مُطلَقًا، كما ذهبَ إليه مَن ذهبَ، وفي ذكرِ الافتراءِ ردٌّ على ما قد يُورَدُ أنَّهم أُخذوا من غيرِ شريعةٍ ولا رسالةٍ؛ إذ قُلِّدوا ما تقلَّدوه، وأُلزِمُوا بما افتروه ناسبيهِ إلى اللهِ كذبًا.

تَعدُّدُ دَلالاتِ إضافةِ ﴿عِلْمٍ﴾ إلى ﴿بِغَيْرِ﴾:

المبالغةُ في ذمِّهم وتـقـريـعِـهـم بـتـنـوُّعِ معـانِي نـفـيِ الـعـلـمِ عنهم

يؤدِّي (العلم) المنفيُّ بإضافتِهِ إلى (غير) دلالاتٍ مُتعدِّدةً بما يؤولُ إليه (غير العلم) من نَحْوِ: جهلٍ وضلالٍ وحمقٍ وإجرامٍ واعتداءٍ وظلمٍ، وسائرِ ما لا يؤدِّيه العلمُ، وهو نهايةُ التَّقريعِ والوصمِ بالعارِ؛ فإن كان ثَمّ علمٌ يصلحُ أن يكون مُتمسَّكًا لقتلِ الأولادِ فهو مُتعلِّقٌ بالأديانِ، فإن زعموا تشريعًا في ذلك فهو إيغالٌ في الجهل.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ114.

الوصْلُ بالواوِ بينَ الجُملتَينِ المتُعاطِفَتَينِ:

وصلَ بالواو بينَ الجملتين المُتعاطِفتين ﴿قَتَلُوٓاْ﴾ و﴿وَحَرَّمُواْ﴾ للجمعِ بينَ الفعلين المُسبِّبين للخسران: قتلِ الأبناءِ، وتحريمِ ما رزقَهم اللّهُ من نعمةِ الإنجابِ.

الجمعُ بينَ الفعلين فعلَي القتلِ والتَّحريمِ، أدلُّ على سُوءِ صَنيعِهم

والجمعُ بينَ الفعلين أدلُّ على شناعةِ صنيعِهم، وقبيحِ فعالِهم، المُستوجبينَ للخسارةِ؛ وهذا المعنى لم يكنْ ليؤدِّيه الفصلُ، أو العطفُ بغيرِ الواو.

تَخصيصُ المفعولِ بالاسمِ الموصولِ ﴿مَا﴾، دونَ الاسمِ الظَّاهرِ:

الاسمُ الموصولُ ﴿مَا﴾ أشدُّ إبهامًا وأوسعُ استعمالًا، ويقعُ على كلِّ شيءٍ؛ وفي استعمالِهِ ههنا توسُّعٌ في المعنى من حيثُ إعمامُ الرِّزقِ، وبيانُ سعتِهِ، فـ"ما رزقَهم اللّهُ يعمُّ السَّوائبَ والبحائرَ والزُّروعَ"[1]، وفي التَّعبيرِ عنه بالاسمِ الظَّاهرِ تقييدٌ له.

رِزقُ الله أوسعُ من أنْ يُقيِّدَه مُحدِّدٌ، أو يَمنعَه مانعٌ

إيرادُ جُملةِ صِلةِ ﴿مَا﴾ فعلًا ماضيًا: ﴿رَزَقَهُمُ﴾:

فضلُ إيرادِ جملةِ صلةِ ﴿مَا﴾ فعلًا ماضيًا من مادَّةِ الرِّزقِ دليلُ تحقُّقِهِ، وتأكيدُ وقوعِهِ (لهم) فضلًا منَ اللّهِ يستدعي الإحسانَ لا الكفرانَ، والإيفاءَ لا الافتراءَ.

نِعَمُ اللهِ تَشملُ المُقرَّ والمُفترِيَ كِلَيْهما

إيثارُ الاسمِ الأعظمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾:

إيثارُ ذكرِ الاسمِ العظيمِ الأعظمِ منَ الأسماءِ الحُسنى في مقامِ الرِّزقِ العظيمِ - المُتمثِّلِ بالذُّرِّيَّةِ الّتي وُصِفَت بأنَّها زينةُ الحياةِ الدُّنيا - وما فيه من فضلٍ في المعنى بالفضلِ في الاختيارِ، وهو فضلٌ فوقَ فضلِ ذكرِ الفاعلِ اسمًا منَ الأسماءِ الحسنى غيرَ لفظِ الجلالةِ، وهذا لو أنْ تَنَزَّلَ به الوحيُ لكانَ لهُ فضلٌ فوق فضلِ أن يُبنى الفعلُ لمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، كأن يُقال: (وحرَّموا ما رُزِقوا) فهذه

من عادةِ القُرآنِ الكريمِ، ذكرُ اسمِه تعالى العظيمِ، في مَقاماتِ الرِّزقِ والخيرِ العَميمِ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/235.

أجوازٌ سماويَّةٌ من علياءِ البلاغةِ لا يقومُ لها ما يؤدِّي مؤدَّاها، أو يغني غناءَها في معناها.

نُكتةُ تقديمِ (القتْلِ) على (التَّحريمِ):

من بديعِ النَّظْمِ مُناسبةُ الآياتِ السَّابقةِ

لَمَّا تقدَّمَ تزيينُ قتلِ الأولادِ في قولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ على تحريمِ ما حرَّمُوه في قولِهم: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾، ناسبَ هنا ما سبقَ بتقديمِ قتلِ الأولادِ على التَّحريمِ[1].

جَوازُ تعْدِيةِ معنَى المفعولِ ﴿ٱفْتِرَآءً﴾، لِينْتظِمَ مع الفِعلَين: ﴿قَتَلُوٓاْ﴾، وَ﴿وَحَرَّمُواْ﴾:

قتْلُ الأولادِ، وتحريمُ ما رزقَ اللهُ تجوُّزٌ واعتداءٌ على سُنَنِهِ وشَرْعِهِ

لأنَّ ذلك من بدائعِ الطَّبائعِ كما هو من بدائعِ الشَّرائعِ؛ فالافتراءُ اختلاقُ ما لم يُشرِّعِ اللهُ، وقتلُ الأولادِ وتحريمُ الرِّزقِ عينُ الافتراءِ، وجوازُ قصرِ معناه على الفعلِ الأقربِ؛ لاختصاصِ الأوَّلِ في نظمِ الجملةِ نسقًا بالسَّفَهِ، ولأنَّ الرَّميَ بالسَّفهِ مُغنٍ عنِ النَّصِّ على الافتراءِ؛ لأنَّ السَّفهَ لا يكونُ إلَّا افتراءً على اللهِ.

السَّفَهُ باعثٌ على التّحريم وعلى القتل:

تحريمُهم ما رزقَهم اللهُ، سابقٌ على الولادةِ ثمَّ القتلِ

برغمِ تقدُّمِهِ عليه لعلَّةِ عطفِ الفعلِ الثَّاني ﴿وَحَرَّمُواْ﴾ على الفعلِ الأوَّلِ ﴿قَتَلُوٓاْ﴾ ممَّا يشركُ الثَّاني في حكمِ الأوَّلِ، ولاسيَّما أنَّ العطفَ بالواوِ الدَّالَّةِ على مُطلَقِ الجمعِ مع المشاركةِ في الحكمِ، ومَعقوليَّةِ أن يكونَ الفعلُ المُتأخِّرُ لفظًا مُتقدِّمًا رتبةً؛ فإنَّ تحريمَهُم ما رزقَهُم اللهُ سابقٌ على دخولِ أيٍّ منهم في الزَّوجيَّةِ؛ إذِ المُحرّمُ من جملةِ الذُّكورِ الَّذين كانَ طُعْمَةُ ما حَرَّمُوهُ خالصةً لهم ومُحرَّمًا على أزواجِهم، ومن الزَّوجيَّةِ جاءَ الأولادُ الَّذين اعتُدِيَ عليهم بالقتلِ.

سِرُّ وضْعِ الاسْمِ الظَّاهرِ ﴿ٱللَّهُ﴾، مَوضِعَ الضَّميرِ:

أطنبَ بذكرِهِ سبحانَه في قولِهِ: ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ للدَّلالةِ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/235.

على حِلمِهِ مع علمِهِ، وقِحَتِهِمْ، وسوءِ أخلاقِهِم، وعظمِ اجترائِهِم وتقحُّمِهِم مهالكَ الوثنيَّةِ استخفافًا بدركاتِها الوبيئةِ الدَّنيئةِ، الوبيلةِ الرَّذيلةِ، فلم يقُل: (افتراءً عليه)، كما في آيةٍ سابقةٍ، وإنَّما قال: ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ سبحانَه وبحمدِهِ، قال العماديّ: "وإظهارُ الاسمِ الجليلِ في مَوقعِ الإضمارِ لإظهارِ كَمالِ عُتُوِّهِم وطُغيانِهِم"[1].

إظـهـارُ لـفـظِ الـجـلالـةِ إبـرازٌ لعِظَمِ اجترائِهِم عليه سبحانَه

سِرُّ فصْلِ الجُملةِ المُنقضِيةِ عمَّا بعدَها:

الضَّلال: خطأُ الطَّريقِ المُوصِّلِ إلى المقصُودِ، فهُم رامُوا البُلُوغَ إلى مَصالحَ دُنيويَّةٍ، والتَّقرُّبَ إلى اللهِ وإلى شُركائِهِم، فوقَعُوا في المَفاسدِ العظيمةِ، وأبعدَهُمُ اللهُ بذُنُوبِهِم، فلذلك كانُوا كمَن رامَ الوصُولَ فسلكَ طريقًا آخرَ، وجملةُ ﴿قَدۡ ضَلُّواْ﴾ استئنافٌ ابتدائيٌّ لزيادةِ التّقريرِ في تحقُّقِ ضلالِهِم[2]، وفصلُها ولم يوصلِ اكتفاءً بالخبرِ المُجمَلِ: ﴿قَدۡ خَسِرَ﴾؛ لتذهبَ النَّفسُ في تقديرِهِ كلَّ مَذهَبٍ يروعُ، ولتتوقَّعَ من جرَّائه كلَّ عقابٍ يفزعُ، ويقضُّ المَضجعَ.

تَعميمُ مُروِّعاتِ تقديرِ المُتأمِّلِ، وتَوقُّعُ مُفزعَاتِ العذابِ

تَكرارُ مَجيءِ ﴿قَدۡ﴾ في الآيةِ الكريمةِ:

﴿قَدۡ﴾ في قولِهِ: ﴿قَدۡ ضَلُّواْ﴾ مُستأنَفَةٌ بها الجملةُ استئنافًا بيانيًّا مُنفصِلةً عمَّا سبقَها، دالَّةٌ على تحقُّقِ الفعلِ الماضي بعدَها توبيخًا لهم، وتنديمًا للخيبةِ البالغةِ، والمُبتغَى الضَّائعِ، والفواتِ المُنادِي على أهلِهِ بالفشلِ الذَّريعِ، والخُسرِ الفظيعِ، المدلولِ عليه بالضَّلالِ الضَّاربِ أطنابَه في قفارِ البوارِ وتيهِ العثارِ.

تحقيقُ وُقوعِ الضَّلالِ ذمٌّ وتَوبيخٌ للمُشركين

بَلاغةُ مَجيءِ مَدخولِ ﴿قَدۡ﴾، فعلًا ماضيًا مُسنَدًا إلى الجمْعِ:

حقَّقَ وقوعُ الضَّلالِ منهم، وكثَّرَه فيهم بإسنادِهِ إلى واو الجماعةِ مصدَاقًا لقولِهِ في الآيةِ ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: 137]، وإيراده قصدٌ الى معنًى كلِّيٍّ مُرادٍ من

تـقـريـرُ أنَّ ضَـلالَـهـم عِـلَّـةُ خُـسـرانِـهـم وضَياعِهِم

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/191.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ115.

سوْقِ الجملة من حيث: دلالتُه على "ضياعِ الشَّيءِ وذهابِهِ في غيرِ وجهِهِ"[1]؛ لمناسبتِهِ فعلَ الخسرانِ في مَطلَعِ الآيةِ بما تتضمَّنُه من معاني الضَّلالِ والضَّياعِ، وِفاقَ لغةِ بعضِ القبائلِ.

دَلالةُ الضَّلالِ على الجوْرِ عنِ القَصدِ:

الضَّلالُ: تُعْسٌ وهلاكٌ، وضَياعٌ للحُجَّةِ والبُغيةِ

ولمّا كان "كلُّ جائرٍ عنِ القصدِ ضالًّا"[2] ؛ فاستصحابُ هذا المعنى يجعلُ إيرادَ الضَّلالِ هنا مرادًا منه التَّكنيةُ به عمَّا وردَ مَذكورًا معه قرينةُ المُتلبِّسِ به لا يفارقُه، وذلك المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٨﴾ [مُحَمَّد: 8]. قالَ ابنُ منظور في معناه: "ومعنى التَّعْسِ في كلامِهِمْ: الشَّرُّ، وقيل: البُعْدُ، وللرُّسْتُمِيِّ: التَّعْسُ: أنْ يَخِرَّ على وجهِهِ، والنَّكْسُ أن يَخِرَّ على رأسِهِ، وقال أبو عَمرو بنُ العلاءِ: التَّعْسُ: الهلاكُ، ولابن الأثير في الدُّعاء: تَعْسًا له؛ أي: ألزمَهُ اللّهُ هلاكًا، وقال بعضُ الكِلَابيِّين: تَعِسَ يَتْعَسُ تَعْسًا، وهو أن يُخطِئَ حَجَّتَهُ إن خاصمَ، وبُغيتَهُ إن طَلَبَ"[3]. فانظرْ كيف اصطحبا معًا، وتعانقا فما تفارقا: (التَّعْس والضَّلال)، فالاقتصارُ على ذكرِ الضَّلالِ هنا إيجازٌ، والتَّفسيرُ يقتضيه استدعاءُ مُلَابِسِهِ ومُلَازِمِهِ وقرينِهِ، وما سيقَ من معنى التَّعسِ على ألسنتِهِم ما يتضمَّنُ القصدَ إلى معناه عندَ الملابسةِ للضَّلالِ فيكون بُعْدًا، والضَّلال به بعيدًا، ويكون شرًّا، ويصوِّرُ الوقعةَ به خرورًا على الوجهِ، وعاقِبَتُهُ القريبةُ الهلاكُ الَّذي لا فكاكَ منه ولا محيصَ عنه؛ لأنَّه مُلَازِمٌ له بإلزامِ اللّهِ، وإذا حُوسِبَ وخُوصِمَ أخطأَ حُجَّتَهُ، وإذا طلبَ مُعْتَذَرًا أخطأَ بُغيتَهُ، وهي لغةُ الكِلَابيِّينَ وهؤلاء مردُّهم إلى قيس عَيْلان، فتعانقا ثانيًا: التَّعسُ والضَّلالُ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (تعس)، بتصرّف.

فما سُمِعَ بيانٌ أوجزُ إيجازًا، ولا أبعدُ إعجازًا، ولا أجمعُ دلائلَ حقيقةً ومَجازًا، من هذا البيانِ البرهانِ أو هذا البرهانِ البيانِ. دلالتُه على "كلِّ شيءٍ مُقيم، لا يُهْتَدَى لَه"[1]، والمأخذُ الإعجازيُّ منه للتَّفسيرِ أنَّ حُجَجَ اللهِ الباهرةَ، وأدلَّتَهُ الظَّاهرةَ، وبراهينَ توحيدِه، ومُوجباتِ تفريدِه، شاهدةٌ قائمةٌ بين ظهرانيهم؛ وخَلْقُهُم ونماؤُهم وتقلُّبُهم في معاشِهم واختلافُ أحوالِهم يقظةً ومَنامًا وصحّةً وسقمًا هو مِن هذه الشَّواهدِ والأماراتِ، فأَنّ يضلُّوا عن دلائلِ الوحدانيَّةِ وشواهدِ الصَّمدانيّةِ، وهي مُقيمَةٌ لا تبرحُ، حاضرةٌ لا تغيبُ، لهو الأمرُ المُريبُ، والشَّيءُ العجيبُ، أَفَكَرِهَ اللهُ انبعاثَهم، فَثَبَّطَهُمْ ؟ أم أنَّهم بقتلِهم أولادَهم خرجوا عن حقيقةِ الإنسانِ إلى أضلَّ من رتبةِ الحيوانِ ؟ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: 179].

الوَصْلُ بين الجُملتَين الأخيرتَينِ بالواو العاطفةِ:

في الجُملتَين المعطوفتَين بالواو، لا يُشترطُ التّرتيبُ، والرُّتبةُ هي المحدِّدةُ للمعنَى

وصلَ بينَ الجملتين الأخيرتين بالواوِ دونَ الفاءِ، أو ثمَّ في قولِه: ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾، وعلَّةُ اختيارِ الواو عاطفةً بينهما للدَّلالةِ على مُطلَقِ الجمعِ مع المشاركةِ في الحكمِ من غيرِ اقتضاءِ ترتيبٍ، ممَّا يسوِّغُ أن يكونَ المُتأخِّرُ ذكرًا مُتقدِّمًا معنًى، والعكسُ بالعكسِ كذلك.

وقصْدُ عطفِ ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ على ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ تأكيدُ مضمونِ جملةِ ﴿ضَلُّواْ﴾؛ لأنَّ مَضمونَ هذه الجملةِ ينفي ضِدَّ الجملةِ الأولى، فتؤولُ إلى تقريرِ معناها.

والعربُ إذا أكَّدُوا بمثلِ هذا قد يَأْتُونَ به غيرَ مَعطُوفٍ نظرًا لمآلِ مُفادِ الجملتين، وأنَّهما باعتبارِه بمعنًى واحدٍ، وذلك حقُّ التَّأكيدِ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).

كما في قولِه تعالى: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النّحل: 21]، وقولِه: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝٩ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝١٠﴾ [المدّثر: 9 - 10]. وقد يَأْتُون به بالعطفِ، وهو عطفٌ صُوريٌّ؛ لأنَّه اعتدادٌ بأنَّ مفهومَ الجملتين مُختلفٌ، ولا اعتدادَ بمَآلِهما كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ۝٧٩﴾ [طه: 79]، وقولِه: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ۝٥٦﴾ [الأنعام: 56][1].

دَلالةُ النَّفْيِ بـ(ما) دُونَ (لَمْ)، قبلَ (كان) الماضيةِ:

إيضاحُ أنَّ عدَمَ الهدايةِ شأنُهم، وصِفتُهم الثَّابتةُ

تفيدُ (كان) في قوله: ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾، اتِّصافَهُم بالضَّلالِ وعدمِ الهدايةِ على وجهِ الثُّبوتِ، وكأنَّ ذلك شأنٌ لهم، واستمرارُ مضمونِ الخبرِ في جميعِ الزّمنِ الماضي، وهذا يُفسِّرُ مجيئَهُ على صيغةِ الماضي، ويرى ابنُ عاشور أنَّ "(كان) هنا في حُكمِ الزَّائدةِ؛ لأنَّها زائدةٌ مَعنًى، وإن كانَت عاملةً، والمُرادُ: وما هم بمُهتَدين، فزيادةُ (كان) هنا لِتحقيقِ النَّفي مثلُ مَوقعِها مَعَ لامِ الجحودِ، وليسَ المرادُ أنَّهم ما كانُوا مُهتدينَ قبلَ أن يَقتلُوا أولادَهم، ويُحرِّمُوا ما رزقَهُمُ اللّهُ؛ لِأنَّ هذا لا يَتعلَّقُ به غرضٌ بَليغٌ"[2].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الَّذي نفاه ابنُ عاشور تقتضيه الصَّنعةُ اللُّغويَّةُ من غيرِ تكلُّفٍ؛ ذلك أنَّ الجملتين بمقتضى علمي البلاغةِ والنَّحوِ دَالَّتان على ما نفاه: أمَّا البلاغةُ فلأنَّ بناءَ الغرضِ البلاغيِّ ينبغي أن يكونَ الأسلوبُ المُؤدَّى به قائمًا على تأثيرِ المعاني صعودًا بها على سُننِ التَّرقِّي ممّا يقتضي تقديمَ المُتأخِّرِ ذِكْرًا على سابقِه رُتْبَةً، وتأخيرَ رُتبةِ المُتقدِّمِ ذِكْرًا، لِمَا قدَّمنا أنَّ المُتأخِّرَ ذِكْرًا يمثِّلُ أوَّليَّةَ معنى ما تقدَّمَهُ في الذِّكْرِ بما يقتضي إيرادَهُ قبلَه في الواقعِ المقصوصِ خبرُهُ، المقتفَى أثرُه، وهذا من جهةِ المعقولِ، ولأنَّ المذكورَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ116.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ116.

آخِرًا جاءَ بأسلوبِ النَّفي، وذلك لا يستلزمُ إثباتَ ضدِّ المَنْفِيِّ، فبقيتِ الحاجةُ إلى إيرادِ الإثباتِ قائمَةً لَمْ تُشْبَعْ، وهذا من جهةِ المنقولِ، وأمَّا النَّحو فلأنَّ الجملَتَين مُتعاطِفتان، والعاطفُ بينهما الواوُ الدَّالَّةُ على مُطلَقِ الجمعِ معَ المشاركةِ في الحكمِ من غيرِ اقتضاءِ ترتيبٍ، ممَّا يُسوِّغُ أن يكونَ المُتأخِّرُ ذكرًا مُتقدِّمًا معنًى، والعكسُ بالعكسِ كذلك.

النَّفيُ بـ(ما) آكدُ من (لـم)، وهو يناسبُ سوءَ فِعالِهِم

في قوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ قُصِد إلى اختيارِ (ما) في النّفي دونَ (لم)؛ لأنَّ فيها معنى التَّأكيدِ بجعلِها في النَّفي جوابًا لـ(قد)، فكما أنَّ (قد) فيها معنى التَّأكيد، فكذلك (ما) جُعِلَت جوابًا لها؛ والتَّوكيدُ هنا مُناسِبٌ لترسيخِ الضَّلالِ فيهم جزاءً لشنيعِ فعلِهم، من خلالِ نفي الاهتداءِ بعدَ إثباتِ تحقُّقِ ضلالِهم، ثمّ إنَّ هناك فرقًا بينَ دخولِ (ما) على الماضي، ودخولِ (لم) على المضارعِ من ناحيةٍ أخرى، وهي أنَّ الماضي يدُلُّ على أنَّ الأمرَ قد انقضى، وأمَّا المضارعُ فإنَّه قد يدُلُّ على التَّكرارِ والتَّجدُّدِ والتّطاولِ، والحديثُ إنَّما هو عن حدثٍ ماضٍ كانَ قبلَ الإسلامِ؛ فالتّعبيرُ عنه بالماضي المنفيِّ بـ (ما) أنسبُ للسِّياقِ، مع دلالةِ الجملةِ المنفيَّةِ على مآلِهم المُستقبليِّ.

مَغزَى بِناءِ خبرِ (كان) على اسمِ الفاعلِ:

إبـرازُ أنَّ صِفةَ عـدَمِ الـهـدايةِ راسخةٌ فيهم

التَّعبيرُ باسمِ الفاعلِ ﴿مُهْتَدِينَ﴾ دليلُ رسوخِ صفةِ عدمِ الهدايةِ فيهم، وثُبوتِ ذلكَ، ودَوامِهِ فيهم، وأنَّ شأنَ الضَّلالِ وعدمَ الهدايةِ بمنزلةِ الحاصلِ الثَّابتِ المُستقرِّ حالًا ومآلًا.

سِرُّ كونِ الخبرِ جمْعَ سَلامةٍ لمذكَّرٍ:

تـصـويـرُ معنَى الـضَّـلالِ وعـدَمِ الـهـدايةِ، أوقـعُ أَثـرًا في نـفْسِ السَّامعِ

في مجيءِ خبرِ (كان) جمعَ سلامةٍ تعيينٌ للجناةِ بوصفِهم القتلةَ للأولادِ، والمُحرِّمين ما حرَّمُوا من بهيمةِ الأنعامِ الَّتي رزقَهُم اللّهُ مُشاعًا بينهم دونَ تخصيصٍ لنوعِ الذُّكورِ دونَ الإناثِ، فضلًا عن أنَّ جمعَ السَّلامةِ أقربُ لِلَمحِ الفعلِ، وحكايةِ معناه، وتصويرِهِ في نفسِ

السَّامعِ، فقولُهُ: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ يبعثُ في النَّفسِ إشعارًا بشهودِ فعلِ الضَّلالِ وعدمِ الهدايةِ منهم، ومُلازمتِهم له، ومُداومتِهم عليه.

عِلَّةُ مَجيء الاهتداء على صِيغة (الافتعالِ):

بيانُ أنّهم لم يَتكلَّفُوا السُّؤالَ عنِ الاهتداءِ، ولم يتجشَّمُوا فيه عناءً

إنَّ بناءَ ﴿مُهْتَدِينَ﴾ قبلَ حذفِ إحدى ياءَيها - وهي الأُولى - على وزن (مُفْتَعِلِينَ) ينبيكَ أنَّ المعنى دائرٌ على تصوُّرٍ يؤدِّيه تفسيرُهُ بالبحثِ عنِ الاهتداءِ وتكلُّفِ السُّؤالِ عنه، كما فعلَ الحنفاءُ في الجاهليَّةِ قبلَ البعثةِ، فَعَصَمَتهُم حَنِيفِيَّتُهُم؛ فمنهم مَنْ دَخَلَ في صحيحِ دينٍ كتابيٍّ كورقةَ بنِ نوفل[1]، ومنهم مَنْ لم يدخُلْ، فبقيَ حنيفيًّا يوحِّدُ اللّٰه، ولا يشركُ به، ولا يأكلُ من ذبائحِ المُشركين، وهو زيدُ بن عمرو بن نُفَيْل[2]، فلو كانَ أُولَئِكُمُ المَذمُومُونَ المَنعِيُّ عَلَيهِم غَيُّهُم، واستِمتاعُهُم بِخلَاقِهم، وقَتلُهُم أولادَهُم، وافتراؤُهُم بالتَّحريمِ، والتواؤُهُم فيه ببدعةِ التَّقسيمِ، ابتغوا إلى الاهتداءِ سبيلًا يُتَكَلَّفُ، أو طلبوا عليه دليلًا يُتَعَرَّفُ، فوجدوا أم لم يجدوا، لكانَ لَهُم العذرُ إنْ فاتَهُم الأجرُ، لكنَّهم لمّا لم يُولُوهُ عنايةً مُستَحَقَّةً واهتمامًا واجبًا، وشُغْلًا ناصبًا، وبحثًا دائبًا، وكان عدمُ تجشُّمِهم فيه، وتكلُّفِهم له سببًا في استهوائِهم من الشّياطين حيارى ضُلَّالًا مُتكفِّئين خاسئين ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصَّافّات: 69 - 70].

بَلاغةُ الكِنايةِ في جُملةِ الفاصلةِ:

مِن سفَهِهم أنَّ مآلَ سَعْيِهِم الخُسرانُ

معنى نفي الاهتداءِ كنايةٌ عن إضاعةِ القصدِ؛ أي: إنَّهم أضاعوا ما سعوا له، ولم يعرفوا ما يُوصِلُ لخيرِ الآخرِ، وهذا نداءٌ عليهم

(1) وفيه ما أخرجَهُ الحاكمُ أبو عبد الله في المُستدرك عن عائشة ﵂، قالَت: إنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَا تَسُبُّوا وَرَقَةَ، فَإِنِي رَأَيْتُ لَهُ الْجَنَّةَ أَوْ جَنَّتَيْنِ»، وقال: صحيح على شرط الشّيخين، ووافقَهُ الذّهبيّ، والألبانيّ، السّلسلة الصّحيحة، ص: 405.

(2) وهو ابن عمّ عمر بن الخطاب ﵁، وفيه أحاديثُ شريفةٌ صحيحةٌ ثابتةٌ، منها: «يُبْعَثُ أُمَّةً وَحْدَهُ»، أخرجه أحمد، المسند، رقم: (1648)، وغيره.

بسفهِ الرَّأي والخرقِ؛ فشبَّهَ سوءَ تصرُّفِهم بسوءِ تصرُّفِ مَن يريدُ الرِّبحَ، فيقعُ في الخسرانِ، فقولُهُ: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ كنايةٌ عنِ الخسرانِ وإضاعةِ كلِّ شيءٍ؛ لأنَّ مَن لم يكنْ مُهتديًا أضاعَ الرِّبحَ، والنَّجاةَ، والفوزَ؛ بسوءِ سلوكِهِ[1].

عِلَّةُ تغايُرِ زمنِ جُملتَي الفاصلةِ:

حُكْمُهم أنَّهم ضَالُّون في الحالِ، وغيرُ قابلينَ للاهتداءِ في المآلِ

تغايرُ زمنِ الجملتين: الماضي المُتحقِّقِ المضيِّ في ﴿قَدۡ ضَلُّواْ﴾ والاستقبالِ المُتمحِّضِ لاسمِ الفاعلِ بأصلِ الوضعِ في ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ على معنى: (ولم يكونوا ليهتدوا) إن أُمهلوا دونَ مُعاجلةٍ عقوبةٍ، وأُنعِمَ لهم في إقامةِ الحُجَّةِ، وأُمعِنَ معهم في قطعِ المَعذرةِ، فهو بنظيرِ ما في الآيةِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة: 16]، وأظهرُ مثالٍ في معناه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٖ وَمَا كَانُواْ مُنتَصِرِينَ ٤٥﴾ [الذّاريات: 45]، وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۖ وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٧٢﴾ [الأعراف: 72]، فإنَّ المعنى كالَّذي دلَّ عليه في الجملةِ قولُهُ ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ٩٦ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٩٧﴾ [يونس: 96 - 97]. وفيه معنى: أنَّه يقبضُ الإنسانَ على ما لو عاشَ لداومَ عليه منَ العملِ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٦٥﴾ [النّساء: 165]، فهُم ضالُّون في الحال، وغيرُ قابلينَ للاهتداء مَآلًا، وهو أبلغُ دلالةً من توجيه ابنِ عاشور العطف بين الجملتين لقصدِ التَّأكيدِ لمضمونِ جملةِ ﴿ضَلُّواْ﴾، والتَّفاسيرُ ملأى مُترعةٌ من صالحِ ما يُحمَلُ عليه المعنى منَ التَّأسيس غير التَّأكيدِ[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 1/301.

(2) الآلوسّي، روح المعاني: 7/362، 15/135، 8/549.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(الضَّلالُ) و(الغَيُّ):

مَن يَفترِي على اللـه، ضـالٌّ غـيرُ سـالكٍ إلى الهِدايةِ سبيلًا

فرَّقَ الرَّازيّ بينَ الضَّلالِ والغيِّ: أنَّ الضَّلالَ في مقابلةِ الهدى، والغيَّ في مقابلةِ الرُّشدِ، وذكرَ أنَّ "تحقيقَ القولِ فيه: إنَّ الضّلالَ أعمُّ استعمالًا في الوضعِ، تقولُ: ضلَّ بعيري ورحلي، ولا تقولُ: غوى، فالمرادُ منَ الضَّلالِ ألَّا يجدَ السَّالكُ إلى مَقصدِه طريقًا أصلًا، والغوايةُ ألَّا يكونَ له طريقٌ إلى المقصدِ مُستقيمٌ يدلُّكَ على هذا أنَّك تقولُ للمُؤمنِ الَّذي ليسَ على طريقِ السَّدادِ: إنَّه سفيهٌ غيرُ رشيدٍ، ولا تقولُ: إنَّه كالكافرِ، والغاوي كالفاسقِ"[1]. ولهذا لا يُقالُ للمُؤمنِ: إنَّه ضالٌّ، أو غيرُ مُهتدٍ، ويُقال له: إنَّه غويٌّ غيرُ رشيدٍ[2]. وهم قاتلو أبنائِهم، ومُحرِّمو رزقِ اللّه؛ قطعُوا طريقَ الهدايةِ عن أنفسِهم أصلًا بافترائِهم على اللّه، ومن هنا ناسبَت لفظةُ (الضّلال) هذا المعنى، فاختيرَتْ في النَّظم.

(غير العلم) و(الجهالة):

مِـن شَـنـيـعِ الفِعالِ الافتراءُ على اللهِ تعالى، والأمـرُ بـما لم يَشْرَع

اختلفَ في المُرادِ بالجهالةِ على ثلاثةِ أقاويلَ: أحدُها: أصابَه الذَّنبُ، وعملَه عَمدًا؛ بمعنى: أنَّ الجهالةَ العمدُ[3]. و(غير العلم) في الغالب ينافي العمديَّةَ، فهو أميلُ إلى الجهلِ المُسبَّبِ عنِ السَّفهِ، وهو أبلغُ في ذمِّهم والتَّعريضِ بحالِهم بأنَّهم يفترونَ على اللّه قتلًا وتحريمًا مع عدمِ علمِهم.

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 28/234.
(2) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/199.
(3) الماورديّ، النّكت والعيون: 1/464.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»